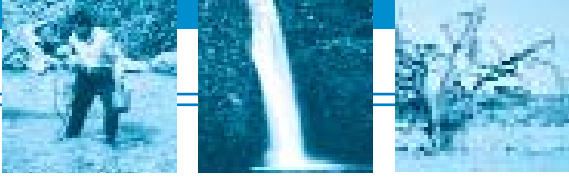




كفالة الاستدامة البيئية



● الغاية ٩:

دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليل هدر الموارد البيئية

● المؤشرات:

- نسبة مساحة الأراضي المغطاة بغابات
- نسبة الأراضي المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الأراضي
- وحدات الطاقة المستخدمة (تعادل الوحدة كيلوغراماً واحداً من النفط) مقابل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي
- انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (نصيب الفرد) (بالإضافة إلى رقمين لتلوث الغلاف الجوي العالمي: نفاذ طبقة الأوزون وتراكم غازات الاحتباس الحراري عالمياً)
- نسبة أعداد السكان الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلبة

● الغاية ١٠:

تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

● المؤشرات:

- نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسّن للماء، في الحضر والريف
- نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسّن

● الغاية ١١:

أن يكون قد تحقق، بحلول عام ٢٠٢٠، تحسّن ملموس في معيشة ١٠٠ مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة

● المؤشر:

- نسبة الأسر المعيشية التي يمكنها الحصول على حيازة آمنة

ألف الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية

الغاية ٩: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية

يعتبر شح الموارد المائية وندرته في منطقة تشهد أحد أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، وتفتقر سياساتها الوطنية إلى رؤية شاملة لتخطيط واستخدام الموارد الطبيعية على نحو يحقق استدامة التنمية من أهم عوائق التنمية في بلدان الإسكوا. فالكثير من البرامج التنموية في المنطقة العربية، وضمنها بلدان الإسكوا، تصطدم بانحسار حصة الفرد في السنة من مصادر المياه العذبة لتغطية احتياجاته، في الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة والاستخدامات المنزلية، وعدم الدمج الجيد لبعده ترشيد استخدام الموارد المائية.

ويؤدي تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة صيفا وشتاء إلى نقص معدلات الأمطار المتساقطة على كثير من بلدان المنطقة، ولاسيما شرق البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي إلى زيادة التصحر وتقلص مساحة المناطق الطبيعية والغابات. ويؤدي انعدام الاستدامة في إدارة الغابات وضغط الزيادة السكانية لاستخدام الأراضي للأغراض الزراعية والسكنية إلى تقلص مستمر في مساحة المناطق المغطاة بالغابات أو النباتات الطبيعية، ويؤدي نقص الأمطار إلى قلة الكأ والحشائش التي تعتمد عليها الأنشطة الرعوية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وارتفاع درجات الحرارة تتزايد معدلات فقد الموارد المائية بالتبخر مما يقلل من كفاءة نظم الري في الإنتاج الزراعي ويعوق استدامة المساحات الخضراء المستحدثة في المدن والقرى.

أ نسبة مساحة الأراضي المغطاة بغابات

تعتبر «نسبة مساحة الأراضي المغطاة بغابات» نسبة مساحة الغابات من مجموع مساحة الأراضي. وحسب التعريف الوارد في تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن التقييم الدولي للموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠، تعني «مساحة الأراضي» هنا مجموع مساحة أراضي البلد المعني مطروحاً منها المساحة التي تغطيها المياه الداخلية كأكثر الأنهار والبحيرات، ويشمل مصطلح «الغابات» كل من الغابات الطبيعية وغابات التحريج الاصطناعي. ويشير اللفظ إلى الأراضي المكسوة بغطاء قائم أو متوقع من الأشجار على أن تزيد رقعته على ١٠ في المائة وعلى مساحة تتجاوز ٠,٥ هكتار تكسوها أشجار لا يقل ارتفاعها عن خمسة أمتار ولا تستخدم أراضيها لأغراض أخرى، وتشمل الأراضي التي أزيلت غاباتها والتي سيعاد تحريجها في المستقبل المنظور، وتستثنى منها حواكير الأشجار المعلّة أصلاً للإنتاج الزراعي، كبساتين الفاكهة.

وتوضح البيانات الواردة في الجدول ٢٣ حقيقة أن إقليم الإسكوا يغلب عليه الطابع الصحراوي، وإن كان فيه بلدان، مثل الجمهورية العربية السورية ولبنان، تضم نسبة ملموسة من الأراضي المغطاة بالغابات. إلا أن من المتوقع أن تتناقص هذه المساحة تحت ضغط الحاجة إلى تزايد العمران. ويظهر ذلك في تناقص مساحة الغابات في لبنان، ولو بنسبة ضئيلة، خلال الأعوام العشرة الماضية. كما يتبين أن غالبية دول المنطقة لم تبذل خلال العقد الأخير جهوداً حثيثة لزيادة مساحات الأراضي المغطاة بالغابات باستثناء كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت.

والجدير بالذكر أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي تعاني من أعلى معدلات شح في المياه قد نجحت في زيادة المساحات الخضراء المزروعة بالنخيل وأنواع أخرى من النباتات داخل المدن وخارجها لخلق حزام أخضر يحمي

ب) نسبة المناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الأراضي

تعرف «نسبة المناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الأراضي» بأنها مساحة من البر أو البحر تخصص لحماية وصون التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وما يتصل بها من موارد ثقافية، وتدار بوسائل قانونية ووسائل فعالة أخرى. فالمناطق المحمية، بالإضافة إلى حمايتها التنوع البيولوجي، أصبحت أماكن ذات قيمة اجتماعية واقتصادية كبرى، فهي تشكل مورداً لإعالة السكان المحليين، وسنداً لحماية أحواض الأنهر من التآكل، وتصلح مأوى لثروة لا توصف من الموارد الجينية، وتدعم ازدهار قطاعي السياحة والترفيه، وتوفر احتياجات العلم والبحث، وتشكل قاعدة أساسية للقيم الثقافية وغيرها من القيم غير المادية التي لا تنفك تتزايد أهميتها.

ويعتبر هذا المؤشر حول المناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي من الأدلة الهامة على التزام الدول بالحفاظ على الموروث الطبيعي من النباتات وما يعيش عليها من كائنات حية، وعلى التنوع البيولوجي في مياه البحار والشواطئ التي تمثل البيئة الشاطئية والشعاب المرجانية التي تسكنها العديد من الكائنات البحرية، وهي أهم مصادر الزيادة في الثروة البحرية للدول.

ويبين الجدول ٢٤، إضافة إلى النقص الواضح في البيانات، أن المحميات الطبيعية شبه معدومة في الكثير من بلدان الإسكوا، وتوضح البيانات المتوفرة ارتفاع نسبة الاراضي المحمية في المملكة العربية السعودية قياساً إلى غيرها من بلدان المنطقة، حيث بلغت هذه النسبة ٠,٣٨ في المائة من المساحة الكلية تليها عُمان بنسبة ٠,١١ في المائة.

المنشآت في هذه المدن من تآكل واجهات المباني والمنشآت الخارجية نتيجة لحركة الرمال والرياح، ويقلل من احتمالات الإصابة بالأمراض الصدرية والحساسية نتيجة لارتفاع تركيز المواد العالقة في جو هذه المدن لوجودها في مناطق صحراوية. ومما ساعد في ذلك الإدارة الجيدة للموارد المائية المتمثلة بتحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه المعالجة وخاصة في الري. ولعل أوضح مثال على ذلك ما تبذله الإمارات العربية وعُمان من جهود في هذا المجال.

ويوضح الجدول ٢٣ الرقم المرتفع الذي حققته الإمارات العربية المتحدة، والذي هو دليل واضح على إصرار الدولة على التغلب على مشاكلها مع نقص المياه، وذلك بإدارة مواردها المائية بطريقة أكثر كفاءة.

الجدول ٢٣: نسبة الأراضي المغطاة بالغابات في بلدان الإسكوا، لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠
الأردن	١,٠	١,٠
الإمارات العربية المتحدة	٢,٩	٣,٨
البحرين
الجمهورية العربية السورية	٢,٥	٢,٥
العراق	١,٨	١,٨
عُمان	٠,٠	٠,٠
فلسطين
قطر	٠,٠	٠,١
الكويت	٠,٢	٠,٣
لبنان	٣,٦	٣,٥
مصر	٠,١	٠,١
المملكة العربية السعودية	٠,٧	٠,٧
اليمن	١,٠	٠,٩

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الامثالية للألفية. (http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp) ملاحظة: (...) تعني بيانات غير متاحة.

ويوضح الجدول ٢٥ أن ستة من بلدان الإسكوا، هي الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن، استطاعت أن تحقق زيادة في كفاءة استخدام الطاقة خلال التسعينات، وأربعة شهدت تناقصاً في كفاءة استخدام الطاقة، هي الإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية. ويلاحظ أيضاً، استناداً إلى بيانات عام ٢٠٠٠، أن كفاءة استخدام الطاقة في بلدان مجلس التعاون الخليجي كانت عموماً أدنى منها في بلدان المنطقة الأخرى، فعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على كفاءة استخدام الطاقة في البحرين خلال العقد الأخير إلا انها لا تزال تحلّ في طليعة بلدان الإسكوا من حيث كثافة استخدام الطاقة، ولا تزال كفاءة استخدام الطاقة في البحرين تعتبر الأدنى في المنطقة.

الجدول ٢٥: وحدات الطاقة المستخدمة (تعادل كيلوغراماً واحداً من النفط) مقابل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب مماثلات القوة الشرائية في بلدان الإسكوا، لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠
الأردن	٣٥١,٥	٢٧٧,٥
الإمارات العربية المتحدة	٤١٣,٣	٥٠١
البحرين	٨٣٥,٦	٦٢٣,٣
الجمهورية العربية السورية	٤٥٤,٩	٣٤٦,٨
العراق
عمان	٢٨٤,٥	٣٣٦
فلسطين
قطر
الكويت	٤٥٣,٦ ^(١)	٥٦٠,٧
لبنان	٣٥٧,٤	٢٨١,٨
مصر	٣٥٧,٠	٢٠٨,٩
المملكة العربية السعودية	٣٥١,٣	٣٧٧,٥
اليمن	٤٢١,١	٢٥٢,٧

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية. (http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)
ملاحظات: (أ) تشير إلى عام ١٩٩٢. (ب) تشير إلى عام ١٩٩٨. (...) تعني بيانات غير متاحة.

الجدول ٢٤: نسبة المناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الاراضي في بلدان الإسكوا، ١٩٩٧.

البلد	١٩٩٧
الأردن	٠,٠٣
الإمارات العربية المتحدة	...
البحرين	٠,٠١
الجمهورية العربية السورية	...
العراق	٠,٠٠
عمان	٠,١١
فلسطين	...
قطر	٠,٠٠
الكويت	٠,٠٢
لبنان	٠,٠٠
مصر	٠,٠١
المملكة العربية السعودية	٠,٣٨
اليمن	...

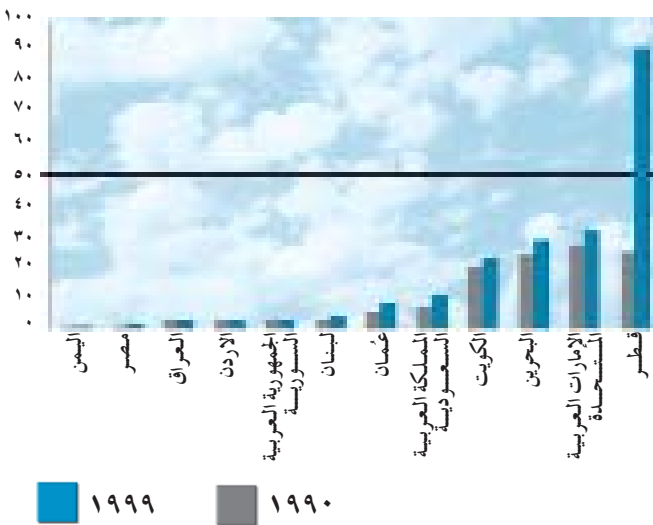
المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية. (http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)
ملاحظة: (...) تعني بيانات غير متاحة.

ج وحدات الطاقة المستخدمة (تعادل الوحدة كيلوغراماً واحداً من النفط) مقابل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي حسب مماثلات القوة الشرائية.

وحدات الطاقة المستخدمة التي تعادل كلّ منها كيلوغراماً واحداً من النفط مقابل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي هي استخدام الطاقة التجارية مقاساً بوحدات ما يعادلها من النفط لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي، محولاً من العملة المحلية بالاستناد إلى عوامل تحويل مماثلات القوة الشرائية. ويقاس هذا المؤشر كثافة الطاقة، ويجسّد اختلاف النسبة باختلاف الزمان والمكان تغييرات بنيوية في الاقتصاد، وتغييرات في كفاءة الطاقة، واختلافات في مزيج الوقود. وكلما قلت قيمة هذا المؤشر دلت على كفاءة أفضل في استخدام الطاقة.

المتريّة من كل غاز، على حد تعريف بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، مضروباً بما له من إمكان التسبب بنفاد الأوزون. أما المواد المسببة لنفاد الأوزون فهي كل مادة تحتوي على الكلور أو البروم اللذين يتلفان طبقة الأوزون في الغلاف الجوي.

الشكل ٢٠: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان الإسكوا لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩٩ (طن متري للفرد)



المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية. (http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)

يتضح من بيانات الجدول ٢٦ أن جميع بلدان الإسكوا شهدت ارتفاعاً مطرداً في نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال التسعينات، ما عدا الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق واليمن التي حافظت على مستويات ثابتة خلال تلك الفترة. وتبدو جلية أيضاً المعدلات العالية جُلّي بلدان مجلس التعاون الخليجي مقارنة بسائر بلدان الإسكوا؛ وبالذات الطفرة التي حدثت في دولة قطر، حيث ارتفع نصيب الفرد أكثر من ثلاثة أضعاف في التسعينات. وباستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، تتساوى معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد في سائر بلدان الإسكوا مع معدلات البلدان النامية أو تتجاوزها، فيما عدا اليمن التي تدخل في عداد أقل البلدان نمواً.

٥ انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (نصيب الفرد) (بالإضافة إلى رقمين لتلوث الغلاف الجوي العالمي: نفاد طبقة الأوزون وتراكم غازات الاحتباس الحراري عالمياً)

نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون هو مجموع كميات ثاني أكسيد الكربون المنبعثة في بلد ما نتيجة لأنشطة السكان (الإنتاج والاستهلاك)، مقسوماً على عدد سكان البلد. وتشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الغاز المنبعث من استهلاك أنواع الوقود الصلبة والسائلة والغازية وإنتاج الإسمنت.

ويقاس الشق الآخر من المؤشر استهلاك مركبات الكلورو فلورو كربون المسببة لنفاد الأوزون، وهو مجموع استهلاك الأطنان الموجهة من كل مادة من مواد المركب بالأطنان

الجدول ٢٦: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان الإسكوا لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩٩ (طن متري للفرد).

البلد	١٩٩٠	١٩٩٩
الأردن	٣	٣
الإمارات العربية المتحدة	٢٧	٣٢
البحرين	٢٤	٢٩
الجمهورية العربية السورية	٣	٣
العراق	٣	٣
عمان	٦	٨
فلسطين
قطر	٢٥	٩١
الكويت	٢٠	٢٣
لبنان	٣	٥
مصر	١	٢
المملكة العربية السعودية	٧	١١
اليمن	١*	١

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية. (http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)

ملاحظات: (*) تشير إلى عام ١٩٩١. (... تعني بيانات غير متاحة.

الغاية ١٠: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

أ نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للمياه في الحضر والريف

تعرف نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للمياه في الحضر والريف بانها النسبة المئوية من السكان الذين ينتفعون بأي من الأنواع التالية لإمدادات مياه الشرب: المياه المنقولة عبر أنابيب، والمناهل العامة والآبار المحفورة أو المضخات من بئر محمية أو من ينبوع محمي أو المطر. ولا تشمل مصادر المياه المحسنة المياه المشتراة من الباعة.

وتعتبر هذه الغاية من التحديات الكبرى في منطقة الإسكوا حيث تندر المياه العذبة. إلا أن بعض الدول قد قطعت شوطاً لا بأس به في هذا المجال، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، لكنها لا تزال تواجه تحدياً لزيادة مصادر المياه المحلاة، مع الحد من كلفتها واستهلاكها للطاقة، والبحث عن مصادر للمياه الجوفية المتجددة. ويواجه تحقيق هذه الغاية صعوبة في الكثير من دول المنطقة، حيث يترافق النقص في مصادر المياه العذبة، مع تناقص نصيب الفرد المتاح من المياه إزاء ضغط الزيادة السكانية بأعلى معدلاتها في مناطق قاحلة أو شبه قاحلة. ويزداد الضغط على توفير المياه الصالحة للشرب في المجتمعات الخليجية حيث يرتفع مستوى دخل الفرد، ويصحبه ارتفاع ملحوظ في الطلب على المياه الشحيحة مما يدفع إلى الاستثمار المتزايد في مشروعات تحلية المياه وما يصحبها من توليد للطاقة وتزايد في تركيزات ثاني أكسيد الكربون وإضرار بالبيئة البحرية.

ويعتبر توفر المياه الصالحة للشرب من الأسس الهامة لتحقيق تنمية بشرية صحيحة وخالية من الأمراض المتعددة التي

الجدول ٢٧: استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في بلدان الإسكوا، لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ (طن من مركبات الكلوروفلوروكربون)

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠
الأردن	٥٤٠	٣٥٤
الإمارات العربية المتحدة	٤٤٨	٤٧٦
البحرين	١٠٧	١١٣
الجمهورية العربية السورية	١٢٧٢	١١٧٥
العراق
عمان	٣٠٥	٢٨٢
فلسطين
قطر	٨٥	٨٦
الكويت	١٧٥٧	٤٢٠
لبنان	٩.٨	٥٢٨
مصر	٢١٤٤	١٢٦٧
المملكة العربية السعودية	٣٦٨٨ ^(١)	١٥٩٤
اليمن	٦.٧ ^(٢)	١.٤٥

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الإنمائية للألفية. ملاحظات: (أ) تشير إلى عام ١٩٨٩. (ب) تشير إلى عام ١٩٩٣. (ج) تشير إلى عام ١٩٩٥. (... تعني بيانات غير متاحة.

ويتضح من الجدول ٢٧ أن جهوداً قد بذلت ونجحت في تخفيض استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الجوي في الأردن والجمهورية العربية السورية وعمان والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية، ويسجل هنا الإنجاز الكبير الذي حققته كل من مصر والمملكة العربية السعودية، إذ استطاعتا تخفيض استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الجوي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ إلى النصف تقريباً. وفي المقابل حدثت زيادة في استهلاك هذه المواد في كل من الإمارات العربية المتحدة واليمن، مما يتعارض مع بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

لا تعاني مشاكل كبيرة من حيث توفير مياه الشرب الآمنة للسكان في المناطق الحضرية، إلا أن الوضع في المناطق الريفية يستلزم بذل جهود استثنائية.

الجدول ٢٨: نسبة سكان الحضر والريف الحاصلين على مياه شرب مأمونة في بعض بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٠

النسبة المئوية من السكان	النسبة المئوية من سكان الحضر	النسبة المئوية من سكان الريف	البلد
٩٧	١٠٠	٨٤	الأردن
...	الإمارات العربية المتحدة
...	البحرين
٨٠	٩٤	٦٤	الجمهورية العربية السورية
٨٥	٩٦	٤٨	العراق
٣٩	٤١	٣٠	عمان
...	١٠٠	...	فلسطين
...	١٠٠	...	قطر
...	١٠٠	...	الكويت
١٠٠	١٠٠	١٠٠	لبنان
٩٧	٩٩	٩٦	مصر
٩٥	١٠٠	٦٤	المملكة العربية السعودية
٦٩	٧٤	٦٨	اليمن
١٠٠	٩٢	٦٩	البلدان النامية
٩٩٩	٨٢	٥٥	البلدان الأقل نمواً
...	٩٥	٧١	العالم

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية. (http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp) ملاحظات: (...) تعني بيانات غير متاحة.

ب) نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن

تدل نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن على النسبة المئوية للسكان المتاح لهم الانتفاع. بمرفق تفصل، بطريقة صحية، فضلات الإنسان والمراحيض عن البشر والحيوانات والحشرات. وتعتبر مرافق، مثل المجاريير أو

تنتقل عن طريق المياه الملوثة بيولوجيا وكيميائيا، وخاصة المياه الجوفية التي يتزايد فيها تركيز مركبات النترات نتيجة للاستخدام المكثف للمسمدات الكيميائية النيتروجينية في الأراضي الزراعية بهدف زيادة الإنتاجية كما هي الحال في الجمهورية العربية السورية وفلسطين ومصر، وتُعرف مركبات النترات بالضرر الذي يلحق بالصحة عموماً والصحة الإنجابية خصوصاً.

ويرتبط ارتفاع معدلات تلوث المياه السطحية والجوفية بعدم وجود نظم آمنة للصرف الصحي، وخاصة في المناطق الريفية، مما يزيد من معدلات تلوث مصادر المياه في هذه المناطق. ولعل النساء هن من أكثر فئات المجتمع معاناة من نقص المياه لارتباط أدوارهن المنزلية بتوفر هذا المصدر الهام لصحة الأسرة وغذائها، وخاصة في المناطق الريفية والبدوية. ولتوفير هذا المصدر تضطر النساء في بعض المناطق لسير مسافات طويلة حاملات أوزاناً كبيرة من المياه للاستخدام المنزلي مما يؤثر على صحتهم عامة، وصحتهم الإنجابية خاصة.

وتشير البيانات الواردة في الجدول ٢٨ عن هذا المؤشر إلى أن نسب السكان الحاصلين على مياه شرب مأمونة في بلدان الإسكوا تقارب كثيراً تلك النسب في البلدان النامية، فيما عدا عمان واليمن حيث تدنت تلك النسب في عام ٢٠٠٠ عن مثيلاتها في أقل البلدان نمواً. ومن اللافت في هذا السياق التباين بين الحضر والريف في معظم بلدان المنطقة، وخاصة في العراق.

أما بالنسبة إلى تحقيق الغاية المتمثلة بتخفيض نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مياه شرب مأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فلا يمكن من خلال البيانات المتاحة، وخاصة في ظل عدم توفر سلاسل زمنية لبيانات دقيقة تقوم على مفهوم واحد ومنهجية ثابتة، التنبؤ بإمكانية تحقيق تلك الغاية في الموعد المحدد. إلا أنه يمكن القول استناداً إلى البيانات المتاحة، بأن بلدان الإسكوا، باستثناء اليمن وعمان،

الجدول ٢٩: نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن في بعض بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٠

البلد	النسبة المئوية من سكان الريف	النسبة المئوية من سكان الحضر	النسبة المئوية من المجموع الكلي للسكان
الأردن	٩٨	١٠٠	٩٩
الإمارات العربية المتحدة
البحرين
الجمهورية العربية السورية	٨١	٩٨	٩٠
العراق	٣١	٩٣	٧٩
عمان	٦١	٩٨	٩٢
فلسطين	١٠٠	١٠٠	١٠٠
قطر
الكويت
لبنان	٨٧	١٠٠	٩٩
مصر	٩٦	١٠٠	٩٨
المملكة العربية السعودية	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اليمن	٢١	٨٩	٣٨
البلدان النامية	...	٧٧	...
البلدان الأقل نمواً	...	٧١	...
العالم	...	٨٥	...

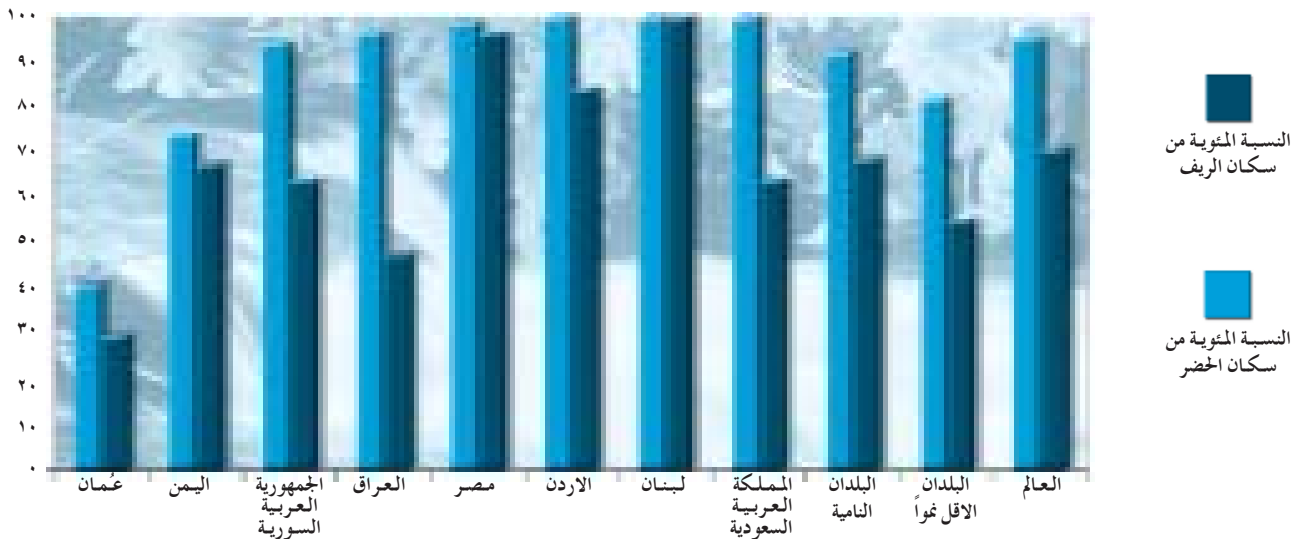
المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية. (http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp) ملاحظات: (...) تعني بيانات غير متاحة.

خزانات التفسّخ والمراحيض التي تنظف بدفق مياهٍ ضعيف والحفر البسيطة، مرافق وافية شرط ألا تكون عامة. ويجب أن تنشأ هذه المرافق بطريقة صحية وأن تخضع لصيانة وافية، إذا أُريد لها أن تكون مجدية.

ومن هنا يتبين الترابط بين هذا المؤشر والمؤشر السابق، لأن من أهم نتائج عدم توفر أنظمة الصرف الصحي المحسن تداخل المياه الآسنة مع المياه العذبة، وبالتالي انخفاض نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب مأمونة.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسب سكان الحضر الذين يتفجعون بصرف صحي محسن في العديد من بلدان المنطقة تزيد عن نسب هؤلاء في البلدان النامية (٧٧ في المائة) أو على مستوى العالم (٨٥ في المائة). فتلك النسب ناهزت المائة في المائة في سبعة من بلدان المنطقة، هي الأردن والجمهورية العربية السورية وعمان ولبنان وفلسطين ومصر والمملكة العربية السعودية. إلا أن الوضع في المناطق الريفية لا يزال يستلزم جهوداً جبارة في بعض من بلدان المنطقة حيث يمكن وصفه بالسيئ جداً، كما في حالة العراق واليمن (الجدول ٢٩).

الشكل ٢١: النسبة المئوية من سكان الحضر والريف الحاصلين على مياه شرب مأمونة في بعض بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٠



المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية. (http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)

المنطقة. وللحد من النزوح إلى المدن، لا بد لهذه البلدان من تنمية المناطق الريفية، وتزويدها بالبنية الأساسية، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية فيها، وخلق فرص عمل خاصة مع تقلص الملكية الزراعية إزاء الزيادة السكانية وتعدي الأنشطة السكانية والصناعية على الأراضي الزراعية.

بإالتحديات

يواجه دمج البعد البيئي في سياسات وبرامج دول الإسكوا تحديات عديدة تنبثق من تدني مستوى الوعي بأهمية نظم الإدارة البيئية المتكاملة لتحقيق الحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية والعمل على الحد من التلوث البيئي بجميع مصادره. فدمج البعد البيئي في الإدارة يستلزم اقتناعاً تاماً من صانعي القرار بأهمية التنمية المستدامة التي لا تتحقق بدون الدمج الحقيقي والفاعل لهذا البعد. ويمكن اختصار التحديات التي تواجهها دول المنطقة على هذا الصعيد بما يلي:

- ◆ أثر الحروب والنزاعات السياسية على تدهور البيئة.
- ◆ تدني مستوى الوعي بأهمية نظم الإدارة البيئية المتكاملة.
- ◆ ضعف القدرات المؤسسية القائمة على تطبيق القوانين واللوائح البيئية.
- ◆ تداخل مسؤوليات الأجهزة والهيئات الحكومية.
- ◆ ضعف مبدأ ترشيد استخدام الموارد.
- ◆ ندرة الإحصاءات والمؤشرات البيئية، وعدم دقتها إذا توفرت.
- ◆ قلة الموارد المالية والبشرية المخصصة للعمل البيئي.
- ◆ ضعف البحث العلمي البيئي أو انعدامه.
- ◆ انخفاض مستوى الوعي البيئي على جميع المستويات.
- ◆ محدودية نشاط المجتمع المدني.

الغاية ١١: تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة

تعتبر هذه الغاية من الغايات الصعبة المنال لبعض دول المنطقة ذات الاقتصادات الضعيفة. ويمكن لهذه الدول معالجة جزء من المشكلة بتخصيص أراضٍ للإسكان الشعبي، ودعم للبنية الأساسية للفئات المحرومة من السكن، وتسهيل إعطاء القروض الميسرة لبناء المساكن النمطية، وتخطيط المناطق المخصصة للحد من عشوائية البناء.

نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على حق مضمون في حيازة مسكن

تتمثل حيازة الفرد للمسكن بتملكه أو إيجاره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من المالك. وأي مأوى غير ذلك يعتبر مسكناً عشوائياً أو مسكناً غير صحيح، كما هي الحال في المناطق العشوائية حيث تكثر أكشاك الصفيح ولا تتمتع بأي بنية أساسية. وتعمل الدول الآن على تقليص هذه المناطق لتدني مستوى المعيشة فيها، وازدياد العنف والجريمة، وتصاعد الإرهاب الاجتماعي والأمني، والتدهور الاقتصادي والاجتماعي، وتفشي الأمراض الاجتماعية بكل أشكالها، وانتشار جميع مظاهر العنف والاستغلال للنساء والأطفال في سبيل العيش.

ويترافق سوء الظروف المعيشية في هذه المناطق مع ازدياد الكثافة السكانية، ويؤدي سوء التهوية إلى ازدياد معدلات الإصابة بالأمراض المعدية القاتلة، ومنها السل، الذي عاد ليتفشى وسط الطبقات التي تعاني من سوء تغذية نتيجة لفقرها ولعيشتها في مساكن لا تستوفي أي شكل من أشكال الحياة الصحية.

وتواجه دول المنطقة التي تتزايد فيها المناطق العشوائية تحدياً شديداً يحتم الإسراع في إنشاء مساكن لسكان هذه المناطق. إلا أن معدلات الإنشاء لا تتناسب مع معدلات تزايد المحتاجين إلى هذا النوع من الإسكان، وخاصة مع تزايد معدلات النزوح من الأرياف إلى المدن في الكثير من بلدان

جيم البيئة المساندة

تسعى دول المنطقة إلى تبني سياسات لترشيد استخدام الموارد الطبيعية ودمج البعد البيئي في سياساتها وبرامجها التنموية لتحقيق التنمية المستدامة، ويتضح ذلك من التزامها بخلق الأطر المؤسسية المؤهلة لتنفيذ القوانين البيئية والتنسيق بين الوزارات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن اختصار الجوانب الإيجابية التي تساند تحقيق هدف الألفية على هذا الصعيد بما يلي:

إمدار القوانين البيئية والاستمرار في تعديل لوائحها التنفيذية في محاولة لمواءمتها مع المتطلبات البيئية المستجدة على الصعيدين المحلي والعالمي.

اتجاه الكثير من دول المنطقة إلى عدم استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والاستعاضة عنها بمصادر أنظف للطاقة، مثل الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية.

عمل الدول على الحد من مصادر تلوث الهواء بمعالجة الانبعاثات الغازية الصناعية والناجمة من توليد الطاقة في قطاعي النقل والكهرباء، وكذلك معالجة الملوثات المائية والصلبة والخطرة من مصادر انبعاثها.

إدراك الدول لأهمية دمج البعد البيئي وتبني استراتيجيات الإنتاج الأنظف في سياساتها الصناعية والزراعية والسياحية.

دعم العديد من دول المنطقة للصناعات الصغيرة التي تعمل على تدوير بعض مكونات المخلفات الصلبة، إلا أن هناك حاجة ملحة إلى مزيد من الجهود في هذا الاتجاه.

إعداد سياسات واستراتيجيات العمل البيئي في الكثير من دول المنطقة بالتنسيق مع بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية وتعزيز الأطر المؤسسية الداعمة لتحقيق ذلك.

♦ الالتزام المتزايد بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة، باعتباره شرطاً أساسياً لتنفيذها.

♦ دمج البعد البيئي في السياسات الإعلامية للدول، بحيث يساهم في تحقيق التوعية البيئية لجميع شرائح المجتمع وخلق ضغط مجتمعي للحفاظ على البيئة.

♦ الشراكة الإيجابية والالتزام بتنفيذ أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية والدولية الداعمة للحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها.

♦ تعاون العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المانحة مع دول المنطقة لدعم أطرها المؤسسية البيئية وتزويدها بالخبرات البشرية والتقنية في مجالات الحفاظ على البيئة والحد من تلوثها.

♦ تزايد أعداد الجمعيات الأهلية المهتمة بالبيئة، ومشاركتها في توعية المجتمع وفي تقييم دراسات الأثر البيئي للمشاريع.

♦ انشاء مجالس عليا اقليمية لشؤون البيئة، مثل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (CAMRE)

دال أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية

يجب أن تعطى الأولوية في تخصيص الموارد المحلية والأجنبية، في إطار هذا الهدف، للمجالات التالية:

♦ إيجاد موارد مائية متجددة ومتزايدة تناسب وأعداد السكان والبحث عن وسائل المعالجة والنقل المناسبة.

♦ تطوير أساليب تجميع المياه العادمة وإعادة استخدامها بعد معالجتها بما يتناسب ومتطلبات إعادة الاستخدام، وخاصة في زيادة المسطحات الخضراء والغابات للإقلال من

هاء خلاصة عامة

على الرغم من الاتجاهات السائدة في السعي إلى تبني سياسات ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والالتزام بخلق الأطر المؤسسية المعنية بتنفيذ القوانين البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، يواجه دمج البعد البيئي في سياسات وبرامج دول الإسكوا تحديات عديدة تنبثق من تدني مستوى الوعي بأهمية نظم الإدارة البيئية المتكاملة لتحقيق الحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية والعمل على الحد من التلوث البيئي بجميع مصادره.

ويعتبر تناقص المساحات المغطاة بالغابات، نتيجة للضغط العمراني وعدم الاهتمام بالتحريج، وتغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة وتناقص معدلات الأمطار في منطقة الإسكوا، التي تعتبر أساساً من أفقر مناطق العالم بالمياه العذبة، عوامل تؤدي إلى تزايد التصحر وتقلص مساحة المناطق الطبيعية والغابات في إقليم تغلب عليه الطبيعة الصحراوية، وتضع المنطقة أمام تحديات جسام على الرغم من المحاولات المتواضعة لزيادة مساحات الغابات والمناطق المحمية. وإضافة إلى ذلك، كانت لعدم دمج البعد البيئي في السياسات الإنمائية الوطنية آثار سلبية خلال فترة التسعينيات، تمثلت في ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وانخفاض كفاءة استخدام الطاقة. وفي المقابل يلاحظ انخفاض في استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، يعتبر من العلامات الإيجابية في تنفيذ الالتزامات الدولية في المحافظة على البيئة.

أما بالنسبة إلى توفير مياه الشرب المأمونة للسكان والانتفاع بصرف صحي محسن، فلا تعاني المناطق الحضرية من مشاكل كبيرة على هذا الصعيد، إلا أن الوضع في المناطق الريفية يستلزم بذل جهود استثنائية في غالبية بلدان الإسكوا. وهذا لا ينفي حقيقة أن جميع بلدان المنطقة أمام تحد دائم لإيجاد موارد مائية متجددة ومتزايدة تتناسب وأعداد السكان.

غازات الاحتباس الحراري، وما يسببه من فقد المياه واستهلاك الطاقة.

♦ إجراء دراسات تقييم المردود الاقتصادي والاجتماعي والصحي للسياسات التي تراعي دمج البعد البيئي، لتوعية صانعي القرار وأفراد المجتمع بأهمية الإنفاق في الحفاظ على البيئة، وترشيد استهلاك مواردها، وزيادة المسطحات الخضراء في التجمعات السكانية والغابات، ودعم البنية الأساسية والتخطيط السليم للمناطق السكنية.

♦ تنمية الصناعات القائمة على تكنولوجيات الحد من التلوث ومتطلبات الإنتاج الأنظف، وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لخلق فرص عمل جديدة وتسهيل دمج بعد الإنتاج الأنظف في القطاع الصناعي والخدمي والسياحي.

♦ زيادة التوعية بواسطة الإعلام المسموع والمرئي والمقروء بفوائد الإدارة البيئية المتكاملة، باعتبارها وسيلة لدمج البعد البيئي، وما يحققه ذلك من مردود اقتصادي واجتماعي، ودور أفراد المجتمع في المشاركة الإيجابية في الحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك مواردها، واعداد ادلة ارشادية عن القضايا البيئية وكيفية تناولها.

♦ إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي لجميع المشاريع، وخاصة الكبرى، وتحديد وسائل الحد من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية لهذه المشاريع.

♦ دمج البعد البيئي في برامج التعليم في جميع مراحلها.

♦ تعزيز جهود صون الطبيعة والمحميات الطبيعية والعمل على تنمية السياحة البيئية.

♦ انشاء ودعم نظم الرصد البيئي لتوفير البيانات والمعلومات البيئية المعتمدة والموثوقة في المنطقة.